

بيان لوزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية تطالب فيه بضرورة تفعيل الآليات الدولية لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، في ضوء ما يتعرض له من انتهاكات إسرائيلية متكررة*

رام الله، ١٦/١٠/٢٠١٩

يتضح يوماً بعد يوم أن تغول قوات الاحتلال وأجهزتها على المواطنين الفلسطينيين وأرضهم وممتلكاتهم ومقومات وجودهم الوطني في أرضهم بلغ مراحل خطيرة ومستويات كارثية من منظور القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي واتفاقيات جنيف والشرعية الدولية وقراراتها، حيث يكاد لا يمر يوم يخلو من عشرات الانتهاكات والاعتداءات على اختلاف أشكالها ضد أبناء شعبنا سواء في قطاع غزة وعلى حدوده أو في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة. ومن خلال متابعتنا اليومية الحثيثة لمسلسل هذه الانتهاكات والجرائم تلاحظ الوزارة أن سلطات الاحتلال ومليشيات المستوطنين المنظمة تصعد يوماً بعد يوم عدوانها بهدف قتل الاهتمام الفلسطيني الشعبي بالشأن العام الوطني، وترويض المواطنين الفلسطينيين وإرادتهم في الصمود والمقاومة عبر وضعهم بالقوة في دوامة من التضييقات والاتهامات والملاحقة والاستهداف المفتوح بشتى الأشكال القمعية والتنكيلية، بدءاً من شبح الإعدام الميداني ومروراً بالاعتقال، وصولاً إلى تهديدات يومية بحرمانه من مصدر رزقه وضرب مصالحه ومصادرة أرضه وتخريب منشآته وممتلكاته، حتى شل قدرته على الحركة بكافة الاتجاهات، لدرجة تدفع المواطن الفلسطيني في مرحلة من المراحل إلى أمرين: أما الاستفزاز لاستدراج ردود أفعال تبني عليها سلطات الاحتلال لرفع وتيرة القمع ضد التواجد الفلسطيني بحجة رد الفعل والدفاع عن النفس، وأما الدفع بالمواطن لحصر تفكيره في عالمه الصغير لنسيان حقيقة الاحتلال الذي يواجهه والتفكير فقط في تمرير يومه. هذه هي أهداف سلطات الاحتلال المدروسة مسبقاً والتي تقف خلف هذا التصعيد اليومي العنيف وغير المبرر ضد المواطنين الفلسطينيين. لحسن الحظ وحتى اللحظة لم تنجح سلطات الاحتلال بتمرير أي من الأمرين.

في سياق ذو صلة تدين الوزارة بشدة مسلسل الانتهاكات الإسرائيلية المتواصل بحق المدنيين الفلسطينيين العزل وأرضهم وممتلكاتهم ومقدساتهم، كان آخرها اقدام قوات الاحتلال على إغلاق الحرم الإبراهيمي الشريف بالكامل لمدة يومين بحجة الأعياد اليهودية، وتحويل المنطقة المحيطة به إلى ثكنة عسكرية، يضطر المواطن الفلسطيني القاطن في البلدة القديمة في الخليل العبور من ٤ بوابات عسكرية للوصول إلى منزله وذلك للسماح للمستوطنين لاقتحام وتدنيس الحرم الإبراهيمي الشريف وإقامة شعائر تلمودية فيه. كما تدين الوزارة بشدة التصعيد الحاصل في

* المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين

إعتداءات المستوطنين على قاطفي الزيتون في طول الضفة الغربية وعرضها، ومحاولتها تخريب هذا الموسم الوطني وضربه بالكامل، هذا بالإضافة للتصعيد في اقتحامات المسجد الأقصى المبارك بحجة الاعياد وسط دعوات مما تسمى جماعات الهيكل المزعوم لاقامة برنامج غنائي وصلوات خاصة جنوب الأقصى المبارك مساء هذا اليوم، يضاف الى ذلك جرائم الاعتداءات على مركبات المواطنين واعطاب اطاراتها ورشقها بالحجارة وخط عبارات عنصرية معادية كما حدث صباح هذا اليوم في قرية دير عمار غرب مدينة رام الله.

لطالما حذرت الوزارة من مغبة التعامل مع انتهاكات الاحتلال وجرائمه المتواصلة كأمر باتت اعتيادية ومألوفة لا تستدعي اية وقفة جادة او ردود فعل ملائمة ومطلوبة، لما لهذا التعامل من نتائج خطيرة تؤدي الى تعميق استفراء الاحتلال واجهزته المختلفة لشعبنا وحقوقه الاساسية، وتترك اثاراً سلبية على تشكيلات وعيه الوطني المختلفة، مما يدفع دولة الاحتلال لتكثيف انشطتها الاستيطانية وتصعيد عمليات التطهير العرقي في عديد المناطق واحلال المزيد من المستوطنين في الارض الفلسطينية المحتلة والاسراع في تنفيذ مشاريعها الاستيطانية الاستعمارية التهويدية لاجزاء واسعة من الارض الفلسطينية المحتلة، ان لم يكن دفعها لارتكاب مجازر او عمليات تهجير واسعة النطاق للمواطنين الفلسطينيين. ان الصمت الدولي على جرائم الاحتلال وخروقاته وانتهاكاته يشجع سلطات الاحتلال على مزيد من الاستقواء على شعبنا وحقوقه ويفتح الباب واسعا امام محاولاته الرامية الى تكريس الاحتلال والاستيطان وخفض مستوى توقعات الوعي الوطني الجمعي للفلسطينيين. كما ان الانحياز الامريكي الكامل لاسرائيل كقوة احتلال بات يشكل غطاءً لجرائمها وحماية لها من المساءلة والمحاسبة. يجب كسر هذا الصمت وتفعيل الاليات الدولية المناسبة لتوفير الحماية الدولية المطلوبة لشعبنا امام هذه الجرائم الاحتلالية المتواصلة. وستبقى وزارة الخارجية والمغتربين تقرر جدران المجتمع الدولي حتى يخرج عن صمته وينتصر لحقوق شعبنا وفاءً منه للالتزامات بالقانون الدولي وتفرعاته.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>